

الخميس 31 آب 2017 - العدد 6169 - صفحة 5

اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري: لتحديد مصير الآلاف



شكل اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، في 30 آب، مناسبة للألاف من أهالي المفقودين والمخفيين في لبنان ولهيئات محلية ودولية، للمطالبة بالعمل لإنهاء هذا الملف الثقيل، وأفله لتحديد مصير أحبة لهم، تمثلت خصوصاً في جمع عينات بيولوجية من أهالي المفقودين وحفظها، واصدار «قانون إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتحضر مهمتها بكشف مصير المفقودين والمخفيين قسراً»، وكذلك «محاولة إنقاذ أولئك الذين ما زالوا على قيد الحياة في السجون السورية».

وقالت «لجنة أهالي المفقودين والمخفيين قسراً»، في بيان: «منذ بداية مهنة أسر العسكريين على أيدي الإرهاب، تمنينا إلا يطول احتجازهم. وقفنا إلى جانب أهاليهم متمنين إلا يتماثل وضعهم بوضعنا. إلا يصبح اسمهم أهالي مفقودين»، مشددة على «اننا لن نستسلم للحزن. لن ندع الغصة تؤثر على حناجرنا. سيبقى صوتنا عالياً يصدق بحق معرفة مصير أحبائنا. حق لن نساوم عليه، لن تخلى عنه. حقنا كحق عائلات الإمام موسى الصدر ورفيقه».

وطالبت اللجنة في بيانها «البدء بتنفيذ إجراءين بديهيين يشكلا حل الحد الأدنى، سعياً إلى إغفال ملف المفقودين والمخفيين قسراً: الأول: جمع العينات البيولوجية منا - أهالي المفقودين والمخفيين قسراً - وحفظها. الثاني: اصدار قانون إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتحضر مهمتها بكشف مصير

المفقودين والمختفين قسراً. هذا الحل يحتاج إلى قرار رسمي جدي، قرار لا يحتاج تفعيله العملي إلى أكثر من 24 ساعة».

ولفتت إلى أنه «سيتم إحياء اليوم العالمي للمفقود وإطلاق الأغنية»«لا ضللت ولا فللت» في صالون كنيسة مار تقلا الحازمية المهدأة إلى جميع المفقودين والمختفين قسراً نهار الأربعاء المقبل في 6 أيلول 2017، الساعة 12 ظهراً في «بيت المحامي»- بيروت».

وأقامت منظمة العفو الدولية، إحياء لذكرى اليوم العالمي للمختفين، معرضاً فنياً في بيروت تحت عنوان «عشرات الآلاف»، بهدف إلى «التوعية بقضية المختفين قسراً والمفقودين في سوريا ومنح عائلاتهم الفرصة لسماع صوتها»، ويحتوي المعرض الذي يقام في «ستايشن بيروت» ويستمر إلى 6 أيلول 2017، على مقتنيات تعود إلى الأشخاص المختفين مع شهاداتٍ من أفراد عائلاتهم. ويضم أيضاً مجموعة من بورتريهات النساء المعتقلات للفنانة السورية عزة أبو ربعة.

وقال مدير البحث وكسب التأييد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيليب لوثر، إنه «في خضم العمليات الوحشية وسفك الدماء التي اتسم بها النزاع السوري، فإن محة الأشخاص الذين اختروا عقب القبض عليهم من قبل السلطات أو احتجازهم من قبل الجماعات المسلحة، تعتبر مأساة قوبلت بتجاهل دولي كبير». ووفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد اختفى 75000 شخص قسراً على أيدي الحكومة السورية منذ عام 2011.

وأعلنت منظمة العفو إنها ستطلق موقعها الإلكتروني مخصصاً لإلقاء الضوء على حالات فردية من الاختفاء القسري والاختطاف في سوريا، وسيكون منبر دعم للعائلات لمساندة جهودها الرامية إلى العثور على أحبائها المختفين والمفقودين.

اللبناني لحقوق الإنسان

ووجه المركز اللبناني لحقوق الإنسان، في اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، أفت فيها إلى «أن ممارسة الاختفاء القسري كانت واسعة الانتشار في لبنان خلال الحرب الأهلية وما بعدها»، مطالباً إياهما «التصرف من دون إبطاء واتخاذ التدابير اللازمة لتقديم الإجابات المتوقعة من الأهالي لسنوات عديدة».

أضاف المركز «لقد استمرت هذه المأساة التي أثرت على 17000 ضحية في لبنان لفترة طويلة جداً، وليس اكتشاف رفات الجنود الذين خطفهم داعش قبل أيام قليلة إلا إنعاش لألم العائلات التي لا تزال من دون أخبار عنهم. كما تعلمون، لا تزال هناك مئات العائلات التي تعيش علىأمل معرفة مصير أحبائها ورؤيتهم على قيد الحياة لأولئك الذين نقلوا إلى سوريا والذين يتجاوز عددهم الـ 600».

وطالب بأن يوضع على جدول أعمال مجلس الوزراء التالي موضوعاً إصدار المرسوم المنصي للجنة الوطنية المستقلة لضحايا الاختفاء القسري والمخفيين، وهو مرسوم قدمه إلى مجلس الوزراء وزير العدل السابق شبيب قرطبي في عام 2012، والمصادقة على «الاتفاق الدولي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، الذي وقعه لبنان في عام 2006، والذي ما زلنا ننتظر المصادقة عليه».

وختم: «على لبنان أن يبذل كل ما في وسعه لتقييم إجابات إلى أسر الضحايا ومحاولة إنقاذ أولئك الذين ما زلوا على قيد الحياة في السجون السورية».

الصلب الأحمر الدولي

وناشدت اللجنة الدولية للصلب الأحمر، السلطات اللبنانية الوفاء بالتزاماتها بالكشف عن مصير الذين دخلوا في عداد المفقودين أثناء النزاعات التي اندلعت في لبنان وتقديم إجابات لعائلاتهم. وقال رئيس البعثة، كريستوف مارتن: «أبدأنا على تذكير السلطات على نحو مستمر بالدور المنوط بها في هذه القضية. يجب أن يأتي على رأس أولوياتنا الألم الذي تختبره عائلات المفقودين».

أضاف قائلاً: «للعائلات حق في معرفة ماذا حل بأحبائها، وليس بوسعنا أن نستمر في غضن الطرف عن الآلام التي تعتصر قلوبها». وقال «نجدد مناشدتنا السلطات اللبنانية وضع آلية للكشف عن مصير المفقودين في لبنان ولتسلم عملية جمع العينات البيولوجية وتخزينها من اللجنة الدولية».

وفي المناسبة، نظمت اللجنة الدولية خلوة لمدة يومين لعائلات المفقودين لدعمها في جهودها الرامية إلى زيادة التوعية بقضيتها.